

خصوصاً منذ انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بموجب اتفاقية أوسلو، وانتهاء مفاوضات كامب ديفيد، مؤشرات ذات مغزى على عمق المأزق الذي يواجهه ما يعرف بـ «برنامج الإجماع الوطني»، الذي تم تفصيل بنية النظام السياسي على مقاسه.

ويقوم هذا البرنامج على أركان ثلاثة تربطها علاقة تناقض لا تكامل حسبما يرى شاهين، وهي إقامة الدولة المستقلة، وتقرير المصير، وحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها عام ١٩٤٨.

فقد أظهرت السلطة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير التي توافقت على هذا البرنامج بعد خلافات حادة وجدال طويل، سواء كانت مشاركة في السلطة أو معارضة لها، عجزاً مزمناً في القدرة على تحقيق أهداف هذا البرنامج الذي هزم واقعياً في أوسلو.

ويرى أن ثمة حاجة، في ضوء هذا المأزق «البرنامجي»، لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية قومية لا تقل في حاجتها المشروعة لحل.

المجتمع المدني

ويقول شاهين: لم تصمد بدعة المجتمع المدني أمام تبدد فضاء الإقصاء المتبادل مع دولة غير موجودة أصلاً، ومصير مجهول لموضوع «المواطنة» في مجتمع الضفة والقطاع، فتشوشت العلاقة بين الفرد وسلطة تشكلت كجهاز بيروقراطي دون أية سيادة، وبرزت الانتماءات العضوية والجمعية كمنظم للعلاقة بين الأفراد، وإطار لتوفير الحماية للفرد.

السلطة الوهمية

ويرى أن الهجوم السياسي والعسكري الإسرائيلي منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد مروراً بالاحتجاج أدى لإضعاف السلطة.

لكنه يرى أن هذا التأثير ما كان ليصل إلى

مداه الذي نشهده اليوم لولا ذلك الانقسام بين خطاب الدولة الزائف للسلطة الفلسطينية وحقيقة استمرار كون القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني.

تخبط بين الواقعية والعدمية

ويرى شاهين أنه رغم محاولة الترويج لهذا الصراع بوصفه تعبيراً عن «مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة»، إلا أنه لم يكن في واقع الحال سوى تعبير عن مأزق العجز عن إقامة الصلة بين خطابي التحرر والدولة.

ويشير هنا إلى أن التطورات اللاحقة مع اندلاع الانتفاضة الثانية لتبين أنه لا «الثورة» انتهت، ولا «الدولة» قامت.

ويرى خليل شاهين أنه: في مقابل اصطدام «الخطاب الواقعي» الذي يعكس مأزق «السلطة الوهمية»، والوهن الذي أصاب الانتفاضة وبرنامجه، انتعش برنامج «العدمية السياسية» الأقل كلفة للتيار الإسلامي ذي النفوذ الجماهيري المتزايد، والذي استفاد من حقيقة وجود «سلطة وهمية» ينخرها صراع النفوذ الداخلي من أجل محاولة خلق «سلطة» منافسة على الأرض.

ويختم شاهين بقوله إن إعادة النظر تتطلب أولاً، الشروع بحوار مفقود حتى الآن حول شروط إعادة بناء النظام السياسي بدلاً من إعادة تكييفه، وكذلك إعادة النظر في واقع ومصير السلطة الوهمية القائمة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إقامة القطيعة مع نظام «الكوتا» الفصائلي، والإقرار بحقيقة تشكل قوى

سياسية واجتماعية جديدة نمت خارج إطار هذا النظام.

الورقة الثانية: «خطاب الأزمة أم خطاب مأزوم»

حسن خضر: كاتب وناقد أدبي/ مدير تحرير مجلة الكرمل



حسن خضر: غياب التعريف المشترك للمصلحة القومية.

ان الأزمة كما يتفق الكاتب حسن خضر في تعريفها مع غرامشي في: أن القديم يراوح في مكانه، والجديد لم يولد بعد، فإن أول أشكال المعالجة حسب رأيه تنطلق من التسمية.

ويقول خضر: الواقع يفرز التسمية، لكن ما يستوقف خضر هنا هو: أن الخطاب الفلسطيني يعالج واقعا لا يتمكن من تسميته، أو يحيله إلى تسميات ملتبسة، تدل إما على كسله الذاتي، أو على التباس الواقع نفسه إلى حد يستعصي على التسمية.

«فالانتفاضة، يقول خضر، أي التسمية التي يطلقها الخطاب على الأحداث الجارية منذ أواخر العام ٢٠٠٠، تستمد مرجعيتها الدلالية من، وتحيل إلى حدث سابق، انتفاضة العام ١٩٨٧، وليس في العلاقة بين الحدثين ما يدل على تشابه في العمق، فالثانية مسلحة ونخبوية من حيث الجوهر، والأولى سلمية وشعبية من حيث الجوهر».

وسيكشف حسن خضر بعد قليل أن التسمية ليست مسألة لغوية، بل معرفية. وأن المعرفي سياسي، أيضاً. فعندما يحيل حدث راهن إلى حدث سابق يتفق معه في العموميات، ويختلف في التفاصيل، تحتل العموميات مكان الصدارة على حساب التفاصيل.

ويشير حسن خضر إلى أنه: رغم وجود اختلافات جوهرية بين أطراف تشارك في الحدث الراهن، إلا أن العموميات تمكنها من تويبه الاختلاف، التظاهر بعدم وجوده، التقليل من شأنه، أو عدم التعامل معه كقضية

عاجلة.

ويرى أن الخطاب - بشقيه الرسمي والمعارض - لم يكرس ما يكفي من الوقت والاهتمام لتحليل الحدث الراهن: هل تمثل الانتفاضة خروجاً على نهج المفاوضات، أم محاولة لتحسين شروطها؟

ويرى أن الخروج على المفاوضات يستدعي استراتيجية وتكتيكات مناسبة، ومحاولة تحسين شروط المفاوضات تستدعي استراتيجية وتكتيكات مناسبة.

ويقول: لا يمكن الجمع بين الحالتين في وقت واحد. كان تكون مع المفاوضات في الشعاع السياسي، وضدها في الممارسة الميدانية العسكرية، والعكس صحيح.

ويشير هنا إلى أن تآكل الكثير من مصداقية السلطة في الداخل والخارج يعود إلى محاولة الجمع بين الحالتين.

ويرى خضر أنه مع تطور الأزمة تتزايد تجليات عدم وجود تعريف مشترك للمصلحة القومية، وعدم وجود مرجعية لتعريفها.

ويقول: في الوقت الحاضر فإن مجرد القبول ببرنامج موحد، وخطة سياسية مشتركة، يحتاج إلى تدخل أطراف عربية. ولعل طرح أسئلة من نوع: هل يعتبر وجود السلطة الفلسطينية مصلحة قومية، وهل تعتبر مواقف السلطة الفلسطينية ملزمة لجميع الأطراف الفلسطينية، وهل نحتاج إلى مفاوضات مع الإسرائيليين أم نعمل على إخراجهم من الضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة؟ يبين وجود اجتهادات متباينة في هذا الصدد، تتعدد بموجبها تعريفات المصلحة القومية، والشرعية، والمرجعية بطريقة تصاعدية منذ ثلاثة أعوام.

«وإذا كنا نستطيع وصف الخطاب الفلسطيني بطرق مختلفة، فإن القول بفقره، في السنوات الثلاث الأخيرة، يعتبر طريقة بين طرق أخرى، في تشخيص سماته الأساسية»، قال خضر.

ويرى أن الفقر ينجم عن تخلف الخطاب عن الواقع، وإفراطه في التفاصيل على حساب الصورة الكلية.

ويقول: «وإذا أردنا التمثيل يمكن القول إن الحركة السريعة - أشياء من نوع كامب ديفيد، تقرير ميتشل، خطة تبني، إعادة احتلال المناطق الفلسطينية المحتلة أصلاً، الإصلاح، مستقبل السلطة، تشكيل حكومة فلسطينية، خارطة الطريق.. الخ - حولت الخطاب السياسي الفلسطيني إلى خطاب للطوارئ، على حساب أشياء سبقت، أو أشياء يمكن التكهن بحدوثها».

«لذلك-أضاف - يأتي تقرير ميتشل، ينشغل الجميع بتقرير ميتشل، يأتي شيء آخر، ينشغل الجميع بالجديد، وينسى الجميع ما شغلهم قبل يوم أو أسبوع».

وبرأيه فإن ملاحقة الواقع تضيي على الخطاب سمة المؤقت، وتحكم عليه بالإفراط في التفاصيل. وبهذا المعنى تغيب الصورة الكلية لما يجري، وكيف يجري، ولماذا يجري.

ويضيف: ولعل أسئلة من نوع: هل الدولة الفلسطينية المستقلة قابلة للتطبيق، أم أن سياسة الجدار والصلل الشارونية جعلت منها احتمالاً بعيداً، وغير قابل للتطبيق؟ هل كانت الإصلاحات الفلسطينية مطلباً محلياً، أم نجمت عن ضغوط خارجية، فإذا كانت مطلباً محلياً لماذا تأخرت إلى هذا الحد، ولم تحتل ما تستحق من الاهتمام في خطاب المعارضة على الأقل؟ ويتساءل خضر: هل طرح الخطاب السياسي

الفلسطيني مطلباً سياسياً واضح المعالم منذ اندلاع المجابهة الحالية وحتى الآن، هل تمسك بهذا المطلب، هل توجد إمكانية مستقلة للتحقق من مدى نجاحه أو فشله في الاقتراب من الهدف، وهل يستدعي النجاح موقفاً يختلف عن الفشل، أم أن الأمر سيان؟

ويستدرك قائلاً: ومع ذلك، ينبغي القول إن ميل الخطاب السياسي إلى اليومي والمؤقت مسألة شائعة في مختلف بلدان العالم، وأن ابتعاده عن «التعقيد» الفلسفي والفكري ضرورة يقتضيها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

ويضيف: مع ذلك، الفرق بين مجتمعات تحكمها ثقافة شعبية، ومجتمعات ليبرالية أن المستقلين في الحالة الأولى لا يستطيعون بلورة خطاب خاص لنقد السلطة والمعارضة، بل يفترض بهم إضفاء بلاغة فكرية على مجابهة سياسية بين طرفين أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة، بطريقة تضعهم في هذا الجانب أو ذاك، في نهاية الأمر.

ويشير هنا إلى أن الفرق، أيضاً، أن نقد الخطاب في المجتمعات الليبرالية يحظى بضمانات دستورية، بينما يُنظر إليه في مجتمعات الثقافة الشعبية كخروج على الجماعة، خاصة في لحظات الأزمة. والفرق، ثالثاً، أن كشف ما يعانیه الخطاب من خلل في مجتمعات الثقافة الشعبية بما ينطوي عليه الأمر من تداعيات سياسية محتملة تؤدي إلى تغيير السياسة مسألة مستحيلة، بينما تتحول مختلف أشكال النقد في النموذج الثاني إلى ممارسة يحكم لها أو عليها الناخبون، في انتخابات حقيقية.

«لكل ما تقدم تدور الندوات، والمقالات، والمحاضرات، والنقاشات العامة، في فلك المفردات نفسها التي يصنعها خطاب فقير، وتتسم بالدرجة نفسها من الفقر». يختتم حسن خضر

الورقة الثالثة: «التمثيل والشرعية: من يمثل من؟»

مضر قسيس: استاذ الفلسفة والدراسات الثقافية/ مدير معهد الحقوق في

جامعة بيرزيت

عنوان يحمل في طياته اشكاليات صعبة جداً، هناك أزمة تمثيل، بمعنى أزمة في آليات التمثيل وفي أزمة شرعية قديمة ومتطورة، ويوجد أزمة في الممثلين والممثلين. الموضوع معقد وجزء من عملية تعقيده يكمن في وجود طغيان لبعض المعاني، وهذه المعاني سطحية لهذه المفاهيم، مفاهيم التمثيل والشرعية، في الخطاب السياسي الفلسطيني بسبب تحول هذه المصطلحات الى كلمات مترددة ودارجة في اغلب الشعارات السياسية الفلسطينية تقريباً في كل مراحل النضال الوطني، اشكال التمثيل لها درجات متفاوتة وربما مختلف عليها من درجات مشروعية هذا التمثيل.

النموذج الاول هو السؤال حول امكانية وجود تمثيل قومي او تمثيل وطني قومي للشعب الفلسطيني، الافتراض الاساسي انه يوجد هناك مصالح يتم تمثيلها والتعبير عنها، عندما نتحدث عن عملية التمثيل السياسي، بالطبع التمثيل السياسي غير متكافئ مع وجود توكيل، ممكن المحامي يمثل موكله عن طريق وكالة، ممكن ان شخصاً ينوب عن شخص يمثله بألية بسيطة تحدد عناصرها وملامحها ضمن اتفاق وضمن عقد تعقده الاطراف.

السؤال: ما هو نوع العقد او التعاقد الذي يسمح للجسم من منظمة التحرير الفلسطينية ان يمثل الشعب الفلسطيني كله؟